النهار 19-10-2022

عائدات الغاز للمهمّشين وليست لأرباب الفساد

غسان العياش

الاتّفاق على ترسيم حدود #لبنان البحرية الجنوبية والمباشرة المتوقّعة قريبا للتنقيب عن #الغاز في المياه اللبنانية، فتحا أمام الخيال اللبناني مجالا رحبا للأحلام والتصوّرات التي قد تكون بعيدة عن الواقع.

بصرف النظر عمّا إذا كان اتّفاق الترسيم منصفا للبنان أم هو مجحفٌ بحقّه، فقد سمعنا من المسؤولين والمعلّقين في الأيام الأخيرة كلاما كبيرا حول أثر الغاز في مستقبل الاقتصاد اللبناني وحياة اللبنانيين بشكل عام. لكن الملاحظ أن المسؤولين والمختصّين لم يستطيعوا أن يقدّموا للبنانيين أرقاما محدّدة، أو تقريبية على الأقلّ، لحجم الثروة الغازية في المنطقة الاقتصادية اللبنانية. فقد اكتفوا بدغدغة أحلام اللبنانيين الغارقين في ركام الانهيار الاقتصادي والاجتماعي بأن اكتشافات الغاز المنتظرة سوف تنقل لبنان من عصر الانهيار إلى عصر الازدهار ومن حدود الفقر والجوع إلى رحاب الثروة والغنى.

شحّ الأرقام والمعطيات المحدّدة ناتج عن جهل السلطات اللبنانية والجهات الرسمية المختصّة لحجم احتياط الغاز في قعر المياه اللبنانية، وبالتالي عائدات هذه الثروة في حال استخراجها وبيعها. لكي نأخذ فكرة أوّلية ومبدئية عن الغاز اللبناني، ونستنتج بعض الخلاصات، نعود إلى نصّ الدراسة التي نشرتها "جمعية المواطن اللبناني" التي يرأسها ويديرها آلان بيفاني، والتي كانت موضوع مقابلة طويلة له مع الإعلامي المتخصّص جاد غصن على تطبيق "يوتيوب"
بعد إحاطة واسعة بأوضاع الطاقة ومشاريع الغاز في شرق المتوسّط وضعت الدراسة أربعة سيناريوات أو احتمالات لمخزون الغاز اللبناني، تتدرّج من الأدنى إلى الأعلى.
السيناريو الأوّل يلحظ اكتشاف 30 مليار متر مكعّب في المنطقة الاقتصادية اللبنانية، وهذا هو الحدّ الأدنى لمشاريع استثمار الغاز المجدية. على قاعدة هذا الإنتاج المتدنّي يستمرّ انتاج الغاز لمدّة 15 سنة، أي من سنة 2025 إلى 2039 يستطيع لبنان خلالها تصدير كميات قليلة من الغاز بين سنتي 2025 و2032.

الاحتمال الأعلى، بحسب الدراسة، هو السيناريو الرابع المبني على أساس اكتشاف 500 مليار متر مكعّب من الغاز بما يسمح باستمرار انتاج الغاز لخمسين سنة، أي حتى سنة 2074. يسمح هذا الاحتمال باعتبار لبنان بين دول المنطقة البارزة المصدّرة للغاز ويتيح له تصدير ما بين 7 مليارات و12 مليار متر مكعّب بين 2025 و2049 بعد إشباع حاجات السوق المحلية.
دراسة "جمعية المواطن اللبناني" تظهر أن لبنان إذا وُفّق في اكتشاف الغاز واستخراجه وتسويقه، في ظلّ إدارة سليمة، فإنه سوف يحصل على مردود سنوي يراوح ما بين مليار دولار كحدّ أدنى ومليارَي دولار كحدّ أقصى. بعيدا عن الأوهام والوعود غير الواقعية، فإن هذا الحجم من العائدات يفرض ثلاث قواعد أو حقائق يجب ألّا تغيب عن ذهن اللبنانيين في عصر الغاز الموعود:

أوّلا: إن عائدات الغاز اللبناني سيكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد اللبناني ومعدّلات نموّه. لكن ينبغي تلافي المغالاة والاعتقاد بأن الغاز سوف يحقّق انقلابا في حياة اللبنانيين يشبه التحوّل الذي أحدثه #النفط في بلدان الخليج العربي في النصف الأوّل من القرن العشرين.
ثانيا: يجب أن يُحرّم تحريما مطلقا استخدام هذه العائدات لردم عجز الموازنة وخفض الدين العام، لأنها ليست كافية بتاتا لتحقيق هذا الهدف. وكل مبلغ يقتطع من عائدات الغاز لخفض عجز الموازنة يعتبر هدراً وسرقة صافية من حقوق الأجيال القادمة لمصلحة الأجيال التي سبقته.

ثالثا: في الاتّجاه نفسه، لا يعوّل على عائدات الغاز الموعودة لردم خسائر النظام المالي التي أدّت إلى الانهيار النقدي والمصرفي وضياع الودائع. فلو تمّ تخصيص 20 بالمئة من العائدات وفقا لأعلى التقديرات، أي 400 مليون دولار سنويا، لتسديد خسائر مصرف لبنان والمصارف، فإننا نحتاج إلى عشرات السنين لتسديد الخسائر التي قدّرتها الدولة بأكثر من 70 مليار دولار.
خلاصة الخلاصات أن عملية استخراج الغاز اللبناني وتسويقه، إذا كُتب لها النجاح، لن تعفي الدولة والشعب من مسؤولية الإصلاح وتحمّل أثمانه الاجتماعية والاقتصادية الباهظة. وعائدات الغاز لن تغطي الجرائم التي ارتُكبت بحق الشعب اللبناني سواء عن طريق سوء الأمانة أو بسبب سوء الإدارة.

هذه العائدات يجب أن تخصّص حصراً، في موازنة مستقلة، لاستثمارات تحفّز النموّ الاقتصادي وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الفئات المهمّشة من اللبنانيين.